وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كلية الحقـوق

المسؤولية الانضباطية للموظف العام في العراق
((دراسة مقارنة))

اطروحة دكتوراه تقدم بها

امير عبد الله احمد الجبوري

الى مجلس كلية الحقوق / جامعة الموصل و هي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في القانون العام / القانون الاداري

بإشراف

الاستاذ الدكتور

حســـــن محمد علي الـــبنــــان

استاذ القانون الاداري

١٤٤٣هـ ــــــــــــــــــــــــــــــــ ٢٠٢٢م

المستخلص

يحتل موضوع المسؤولية مكانة مهمة في الفلسفة التشريعية للقانونين العام والخاص على حدٍ سواء ، ولدراسة المسؤولية اهمية خاصة في كل نظام قانوني ومن المقرر في المجال الانضباطي ان المسؤولية الانضباطية لا تقوم الا اذا توفرت في الفعل الصادر من الموظف العام سواء اكان ايجابياً ام سلبياً كالترك ام الامتناع وصف الاثم الانضباطي ، وهو لا يقوم الا بقيام المخالفة الانضباطية بأركانها الثلاث لان الافعال المكونة للذنب الاداري ليست محددة حصراً ونوعاً وانما مردها بوجه عام الى الاخلال بواجبات الوظيفة او الخروج على مقتضياتها ، لذا تمتلك الادارة سلطة تقديرية في مجال تحديد المخالفات الانضباطية وجاءت هذهِ السلطة للطبيعة الخاصة التي تتميز بها تلك المخالفات لتعذر تعدادها وحصرها تشريعياً .

لم تظهر المسؤولية الانضباطية دفعة واحدة وان تلك المسؤولية في تطور وتحول مستمر فهي تحدد على وفق علاقة الموظف بالإدارة وهي مرهونة بالتغيرات التي تطرأ على نوع العلاقة مع الادارة ، وكما هو معلوم فان المخالفات الانضباطية غير محكومة بمبد (لا جريمة بدون نص) لما اثار حفيظة بعض الفقه وجعله متخوفاً من ان يسود النظام الانضباطي نوع من الاستبداد لذا فقد طالب بضرورة تقنين المخالفات الانضباطية ومن ثم اخضاعها للمبدأ المذكور سابقاً على غرار ما هو متبع في قانون العقوبات الا ان تلك الفكرة لم تلقى قبولاً من جانب آخر من الفقه لصعوبة اجراء التقنين واختلاف واجبات الموظفين ولطبيعة المرفق العام الذي يحكم ذلك الأمر ، ولا يكفي لقيام المسؤولية الانضباطية ان يقع الفعل المكون للمخالفة الانضباطية وتتم نسبته الى الموظف بان اصبح جديراً من الناحية القانونية بتحمل تبعة فعله وإنما يشترط فيه ايضاً ان يكون اهلاً لتحمل المسؤولية عن سلوكه ولكي تكون ارادة الموظف العام محلاً للاعتبار القانوني لابد من ان تكون ذات قيمة قانونية ولكي تكون الارادة كذلك لا بد من توفر شرطين وهما التمييز وحرية الاختيار حيث ان الارادة غير الواعية او غير الحرة ليست محل لاعتبار القانون .

والمسؤولية الانضباطية هي تلك المسؤولية التي يراد بها مخالفة القواعد القانونية ذات الصلة بتنظيم المرفق العام او الخروج على مقتضيات الوظيفة أو الاخلال بها ، او بمعنى اخر التزام الموظف العام بتحمل العقوبة الانضباطية ، التي تعد الاثر الاساس الذي يعكس مدى تحقق المسؤولية وجسامة فعل الموظف المرتكب ، فضلاً عن العقوبة فيوجد أثر اخر هو التضمين الذي يعد وسيلة الإدارة في استعادة ما هدر من اموال للدولة وما احدث من ضرر في المال العام وقد تلجأ في بعض الاحيان الى اتخاذ إجراءات تجاه الموظف العام ومنها سحب اليد وهو اجراء احترازي او وقائي تلجأ اليه الارادة اذا تراءى لها ان بقاء الموظف في وظيفته قد يؤثر على سير التحقيق الذي تجرية اللجان التحقيقية ، او ان ابقائه في ممارسة اعمال وظيفته مما يؤثر على المصلحة العامة ويدل على وجود علاقة فيما بين المسؤولية الانضباطية وسحب اليد في تلك الحالات.

Abstract

The issue of responsibility occupies an important place in the legislative philosophy of both public and private laws. The study of responsibility has a special importance in every legal system.

It is decided in the disciplinary field that disciplinary responsibility does not exist unless it is found in the act issued by the public official, whether it is positive or negative, such as leaving Or abstinence and the right of disciplinary sin, which is based only on the disciplinary violation of its three pillars, because the acts constituting the administrative guilt are not specific and qualitatively specific, but rather they pass them in general to breaching the duties of the job or deviating from its requirements.

This authority is the result of the special nature that characterizes these violations, to estimate their enumeration and legislative enumeration.

The disciplinary responsibility do not appear at once. Rather, that responsibility is in a continuous development and transformation. It is determined according to the employee's relationship with the administration, and it is subject to changes that occur in the type of relationship with the administration, and as it is known, disciplinary violations are not governed by the principle (no crime without a text). The matter that angered some of the jurisprudence and made it fear that the disciplinary system would prevail in a kind of tyranny, so it demanded the necessity of codifying disciplinary violations and then subjecting them to the aforementioned principle similar to what is followed in the Penal Code.

The legalization procedure and the different duties of the employees and the nature of the public facility that governs that matter, and it is not sufficient for the

disciplinary responsibility to occur that the act constituting the disciplinary violation takes place and is attributed to the employee that he becomes legally worthy to bear the responsibility of his act, but also requires that he be qualified to bear responsibility for his behavior and to be The management of the public employee is subject to legal consideration, it must be of legal value, and in order for the administration to be so,

two conditions must be met, namely discrimination and freedom of choice. Unconscious or unfree management is not subject to consideration of the law.

Ministry of Higher Education

and Scientific Research

University of Al Mosul

college of Law

Disciplinary responsibility of the public servant in Iraq

Comparative study

PhD thesis submitted by the student

Amir Abdullah Ahmed Al-Jubouri

To the Council of the College of Law, University of Mosul, which is part of the requirements for obtaining the degree of Doctor of Philosophy in public/administrative law

Supervised by

the professor

Dr. Hassan Banan

Professor of administrative law

1443 AH 2022 AD